وهو ليس سرياً أو عسكرياً. حتى في العمل العسكري تحدث اعتقالات بعد فترة شهرين أو ثلاثة؛ فما بالك بالعمل الجماهيري الذي هو، بالضرورة، مكشوف. على سبيل المثال، كان هناك بعض من حاولوا فرض خوّة على اصحاب المحال مدّعين بأنهم يمثّلون القيادة الموحّدة، مقابل السماح لهذه المحال بالاستمرار في العمل بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً (ساعة بدء الاضراب عادة). وحاول آخرون التخريب على التعليم في المدارس وانتظام سيره، ودفعوا الطلاب الى الخروج ومغادرة المدارس باسم القيادة الموحّدة أيضاً. ومثل هذه الاعمال يندرج في اطار وسائل التشويه التي تقوم بها أجهزة المخابرات الاسرائيلية، حيث تزجّ بالبعض للعمل على خلق شرخ ما بين القيادة الموحّدة وجماهيرها. فكان على اللجان الضاربة ان تتصدى، بشكل حاسم، لهم، وان تحدّد أماكنهم، فتمّ طعن بعضهم بالسكاكين، وتمّ تكسير أيادي البعض الآخر.

تنفّذ تعليمات القيادة الموحّدة ضد جميع العملاء والمتعاونين، بغض النظر عن انتماءاتهم العائلية والعشائرية. فلا فرق، على هذا الصعيد، بين متعاون من هذه العائلة أو تلك. ومثال على ذلك، كان في قطاع غزة عائلة وجد بين افرادها من هم منحرفون ومتعاونون، الى أبعد حدّ، مع اسرائيل. وكان لهذه العائلة نفوذ كبير ورهيب في مرحلة ما قبل الانتفاضة. أمّا في اثنائها، وفيما كان يلتزم الجميع أوامر القيادة الموحدة ويغلق محاله، كان ابناء هذه العائلة يعصون الأوامر ويبقون محلهم الكبير مفتوحاً، وكذلك فعل جيرانهم ممّن احتموا بهم. وقد اتخذت اللجان الضاربة قراراً بحرق المحل الكبير التابع لهذه العائلة، وبه من البضائع ما تقدر قيمته بمئة الى مئة وخمسين ألف دولار، فتمّ احراقه بكامله. وأُرسلت ورقة صغيرة الى صاحبه، كتب عليها عبارة: «ان حاولتم، بأي شكل من الاشكال، البحث عن الفاعل، فسوف يكلّفكم ذلك ثمناً غالياً». وهكذا حُسم الموضوع. وطالما ان الرأس الكبيرة ضُربت، فقد اختفت الاذناب فوراً. وفي السياق عينه، تعرّض شخص آخر من العائلة ذاتها للطعن بالسكاكين من قبل القوات الضاربة بسبب تعاونه مع الاحتلال؛ وما يزال يقبع حتى الآن بين الحياة والموت. اصبح للقيادة الوطنية الموحّدة، الآن، السلطة العليا. ولا يجرؤ احد على التشكيك بقراراتها، أو مخالفة تعليماتها. في الفترة السابقة، لم يكن احد ليستطيع التصدي لمثل هؤلاء الاشخاص من العائلات ذات النفوذ، والّا تعرّض للترحيل عن المنطقة فوراً هو وجميع افراد عائلته واقربائه. أمّا الآن، فقد انتهت هذه العشائرية، وأصبح للقيادة الوطنية الموحّدة كامل السلطة العليا، والسلطة التشريعية، وسلطة حل المشاكل.

عموماً، في ما يتعلق بتصفية المتعاونين والخوف من تكرار تجربة العام ١٩٣٦، أودّ ان أؤكد، اولاً، ان القيادة الموحّدة تحنّ على ابناء شعبنا مثلما تحنّ الأم على ابنائها. اننا لا نقدم على تصفية عميل، ولا تتخذ القيادة الموحدة قراراً بتصفية عميل، الّا بعد ارسال تحذير مرات عدة اليه، ودعوته الى التوبة. ذلك اننا اذا خسرناه، فاننا نخسره من صفوف شعبنا وليس من صفوف العدو. والاسرائيلي لا يهتم كثيراً لهؤلاء الاشخاص، الذين، على الرغم من كل شيء، هم من أبناء شعبنا. وحتى عندما نعاقب واحداً من هؤلاء، فاننا، أيضاً، نسعى الى معالجته، والى محاولة اصلاحه.

تيسير نصرالله: موضوع العملاء والمتعاونين دقيق للغاية، وحسّاس جداً، ويثير العديد من التساؤلات باستمرار. هناك ضوابط ومعايير لعمليات التصفية. ضوابط تضعها القيادة الموحّدة واللجان المسؤولة عن هذه الاجراءات، نظراً الى حساسيتها. فالعدو الاسرائيلي يستغل هذه الامور، ويحاول تضخيمها واستغلالها اعلامياً، وكذلك فعلت أجهزة اعلامية أجنبية ومعادية، فركزت على هذا الجانب وأظهرته كأنه اقتتال فلسطيني، وكأن الفلسطينيين دخلوا في حرب أهلية ضد بعضهم البعض، وكأن هناك، أيضاً، تصفية للمعارضين السياسيين داخل م.ت.ف. حسب ما أوردته بعض أجهزة الاعلام، خصوصاً في المرحلة الاخيرة التي شهدت زيادة في عمليات التصفية. ربما حدث بعض الاخطاء القليلة في هذا المجال، فاصبح من الملحّ، والضروري، ان تعمل القيادة الموحدة، بكل جهد، على وضع ضوابط لمركزة القضية ووضعها في يدها، فصار، ضرورياً، دراسة كل حالة، وتشخيصها، ومعرفة ظروفها، وهل أعطيت الفرصة الكافية للتوبة والاصلاح والعودة الى حضن الشعب والثورة، أم لا ؟ وهذه مسائل